

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف / إخاء / عدل



المحكمة العليا

كلمة السيد رئيس المحكمة العليا بمناسبة تنظيم اليوم العلمي
الأول لسنة 2016 حول موضوع: " الجرائم الاقتصادية و المالية
: التكيف القانوني والممارسة القضائية " .

يومي: 27 - 28 ابريل 2016

المنعقد في القاعة الكبرى بالمحكمة العليا

- السيد معالي وزير العدل؛
- السيد رئيس المجلس الدستوري؛
- السيد رئيس محكمة الحسابات؛
- السيد مفوض الإتحاد الأوروبي
- السيد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية
- السيد المدعى العام لدى المحكمة العليا؛
- السيد نقيب الهيئة الوطنية للمحامين؛
- السيد الأمين العام لنادي قضاة موريتانيا؛
- السيد الأمين العام للنقابة الوطنية لكتاب الضبط؛
- السادة القضاة ؛
- السادة المحامون ؛
- السادة كتاب الضبط ؛
- السادة العدول المنفذون ؛
- السادة الموثقون ؛
- السادة الخبراء القضائيون ؛
- أيها السادة والسيدات؛

يسعدني باسم المحكمة العليا أن أشكركم على تشريفكم إياها بقبول دعوتها لحضور حفل افتتاح هذه الندوة العلمية المعنونة ب"الجرائم الاقتصادية والمالية : التكييف القانوني والممارسة العلمية " المنظمة في إطار التقليد الذي دأبت عليه المحكمة منذ سنوات والمتمثل في تنظيم أيام علمية حول موضوعات تشكل اهتماما خاصا لدى الأسرة القضائية من قضاة، وأعاون قضاء، علاوة على الأساتذة الجامعيين، ونسجل اليوم بكل ارتياح توسيع الدائرة بحضور كل من فضيلة القاضي محمد حمو رئيس الغرفة الجزائية بمحكمة النقض المغربية، والقاضي استيفان تيبول القاضي المكلف بالتنسيق المقيم بدار للمشاركة في هذه الندوة ما سيشكل دون شك إضافة علمية نوعية لمحتوى هذه الأيام العلمية، ونرحب بهم باسم السلطة القضائية في بلدهم الثاني الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

لقد تطورت الجرائم الاقتصادية والمالية بشكل سريع خلال العقود الأخيرة نتيجة التقدم الاقتصادي وما صاحبه من تطور صناعي أفضى إلى استخدام التكنولوجيا بشكل مكثف، وشكل التقدم في مجال الاتصالات هو الآخر أرضية خصبة لتطور هذه الجريمة، فظهرت القرصنة الالكترونية، وتمددت الجرائم العابرة للحدود، وتصديا لهذا الواقع سارعت الدول إلى سن تشريعات لمواجهة هذه الظاهرة الجرمية المذهلة بما في ذلك استحداث محاكم متخصصة في مجال الجرائم الاقتصادية.

في هذا الإطار تنزل هذه الندوة العلمية الدولية استجلاء لمستوى التطور الجرمي المالي والاقتصادي من خلال محاور تتناول بالبحث والدراسة الإطار القانوني لهذه الجرائم، تجلياتها الحديثة دون إغفال للمظاهر التقليدية لهذه الجرائم سبيلا إلى تمحيص النصوص القانونية وتقييم الممارسة القضائية الوطنية.

وإني لعلّى يقين من أن مستوى القدرات العلمية للمتدخلين والمشاركين سيؤدي إلى الخروج باستنتاجات وتوصيات مفيدة تشكل إطارا قانونيا مفيدا لمواجهة هذه الجرائم.

أيها السادة والسيدات؛

باسم السلطة القضائية نثمن مستوى العناية و الدعم الذين يوليها رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء للسلطة القضائية ، ونقدر مستوى تعاون وزارة العدل كما نشيد بمؤازرة الاتحاد الأوربي للمحكمة العليا في شتى المجالات من خلال برنامج إرساء دولة القانون بما في ذلك دعم تنظيم هذين اليومين العلميين.

وفي الختام أعلن على بركة الله وبتوفيق منه افتتاح هذه الندوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.